الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

الجهاز المركزي للرقابة المالية

ملخص التقريـــر السنوي

لأعمال الجهاز المركزي للرقابة المالية

لعام /٢٠٢٣/

السيد الرئيس بشار الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

رؤية الجهاز المركزي للرقابة المالية

يطمح الجهاز المركزي بأن يكون مؤسسة رقابية نموذجية مستقلة من خلال تحقيق الغاية و الهدف المرجو من إحداثه والمتمثلة في ضبط استخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية لصالح المواطنين، وأن يكون قدوة للجهات العامة الأخرى لناحية تعزيز الشفافية والمساءلة والحفاظ على المصداقية ومكافحة الفساد وتعزيز ثقة الجمهور ومساعدة الحكومة على تعزيز الأداء بالشكل الذي يساهم في الحفاظ على المال العام وإحداث فارق في حياة المواطنين.

مهمة الجهاز المركزي للرقابة المالية

تتمثل مهمة الجهاز في تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة وضمان استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية ضمن الانظمة والقوانين النافذة والعمل على متابعة أداء الجهات العامة لمسؤولياتها من الناحية المالية وتدقيق حساباتها وتقديم تقارير فنية إلى الأطراف ذات العلاقة.

قيم الجهاز المركزي للرقابة المالية

- النزاهة
- الشفافية
- السرية المهنية

الاهداف الأستراتيجية للجهاز المركزي للرقابة المالية

الهدف الأول :

السعي لنيل استقلالية الجهاز المركزي للرقابة المالية

الهدف الثاني :

تطوير القدرات المؤسساتية

الهدف الثالث:

كسب ثقة الجمهور والجهات الخاضعة لرقابة الجهاز

الهدف الرابع :

ضمان جودة العمل الرقابي وفق المعايير الدولية

ملخص المبالغ المكتشفة خلال تنفيذ خطة الجهاز لعام ٢٠٢٣

✓ **المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها والمستردة فعلاً :**

الادارة /الفرع	المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها			المبالغ المستردة خلال العام		
	ل.س	دولار	يورو	ل.س	دولار	يورو
القطاع الاقتصادي	١٦٧,٧٨٥,٣٩٨,٤٦٨	٨١٣,٢٠٦	٢٤٦,١٥٩	٦,٩٦٣,٤٠٩,٨٥٤	٧٩٦١٠٧	٥٠٩٧٩
القطاع الاداري	١٩,٤٨١,٦٥٢,٠٥١		٧,٩٨٣	٤,٠٣٢,٧١١,٨٥٥		
مديرية التحقيق	٩٥,١٠٧,٧٩٧,٨٧٩	٩٨٠٠		١,٨٩٨,١١٣,٢٨٣	٩٨٠٠	
المجلس الأعلى للرقابة المالية	٣,٣٣٢,٤٥٠			١,٦٧٨,٥٨٢		
المجموع	٢٨٢,٣٧٨,١٨٠,٨٤٨	٨٢٣,٠٠٦	٢٥٤,١٤٢	١٢,٨٩٥,٩١٣,٥٧٤	٨٠٥,٩٠٧	٥٠,٩٧٩

والمخطط البياني التالي يوضح تطور المبالغ المكتشفة من قبل الجهاز المركزي خلال تنفيذ خطته السنوية لاخر اربع دورات مالية :

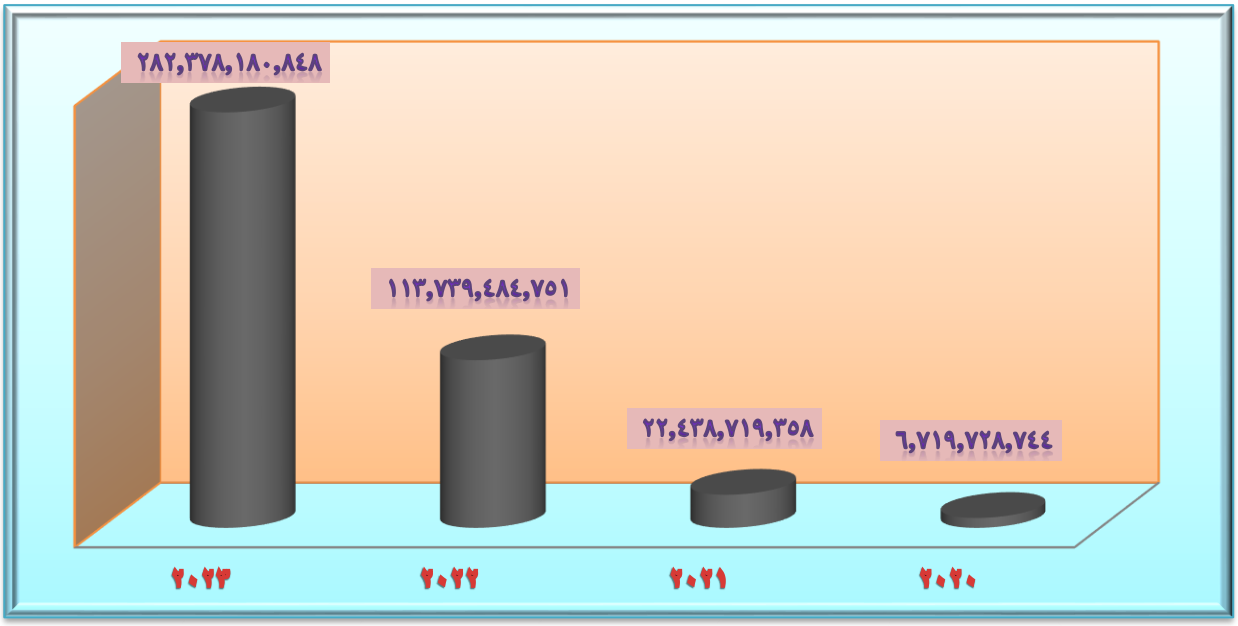

التقريـر السنوي

للجهاز المركزي للرقابة المالية

للأعمال المنجزة عام ٢٠٢٣

✓ اهم مؤشرات الأداء لعام ٢٠٢٣

المسلسل	أسم المؤشر	الوحدة	القيمة
المجلس الأعلى للرقابة المالية			
١	بلغ عدد مذكرات العرض على المجلس الاعلى للرقابة المالية	مذكرة	٢٩
٢	بلغ عدد جلسات المجلس الأعلى خلال عام ٢٠٢٣	جلسة	١٣
٣	بلغ عدد القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى	قرار	٢٨
إدارة الشؤون الفنية والقانونية			
٤	عدد التقارير التحقيقية المنجزة خلال عام ٢٠٢٣	تقرير	٢٦٢
٥	بلغ عدد قرارات الحجز الاحتياطي الصادرة	قرار	٤٢
٦	بلغ عدد قرارات رفع الحجز لزوال أسبابها	قرار	١٠١
مديرية الرقابة على مشروع الحساب الختامي للموازنة			
٧	إنجاز قطع الحسابات للموازنة العامة للدولة ضمن مواعيدها المحددة	دورة	٢٠٢٢
الادارة الفنية لرقابة القطاع الاقتصادي			
٨	عدد الجهات العامة الخاضعة للرقابة ذات الطابع الاقتصادي	جهة	١٠١٣
٩	عدد الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي الرئيسية	جهة	٢٤١
١٠	عدد الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي الفرعية	جهة	٧٧٤
١١	بلغت عدد التقارير المنجزة والصادرة	قائمة	٨٢٤
١٢	عدد قرارات كتب القبول الصادرة خلال عام ٢٠٢٣	قرار	٢٣٨
الادارة الفنية لرقابة القطاع الاداري			
١٣	عدد الجهات العامة الخاضعة للرقابة ذات الطابع الإداري	جهة	٢٣٦٠
١٤	بلغت عدد التقارير المنجزة والصادرة	تقرير	١٨٣٣
١٥	عدد قرارات القبول الصادرة	قرار	٥٥٢
الادارة الفنية لمراقبة صكوك العاملين			
١٦	عدد الصكوك الواردة الى الادارة خلال عام ٢٠٢٣	صك	٢٠٥٦٦٥
١٧	عدد الصكوك المؤشرة خلال ٢٠٢٣	صك	٢٠٥٤٨٠
١٨	عدد االصكوك المؤشرة بموافقة المجلس الأعلى للرقابة المالية	صك	٤

كلمة رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية لتقرير عام ٢٠٢٣

الرقابة هي البناء ، والمحاسبة هي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها فالهدف الرئيسي هو منع الخطأ وتصويبه ومعالجة المخالفة المقصودة ومحاسبة مرتكبيها ومكافحة الفساد وصولاً إلى إصلاح بيئة العمل لدى مؤسسات الدولة الخاضعة لرقابتنا، ونقطة البداية في ذلك هي تقييم أنظمة الضبط الداخلي المعمول بها (الإدارية والمالية والقانونية) والوقوف على الثغرات التي أدت إلى حدوث الخطأ أو المخالفة وعدم الاكتفاء بمعالجتها بل لابد من وضع التوصيات والمقترحات التي تكفل منع تكرارها ومحاسبة من تقصّد ارتكابها لتحقيق منافع شخصية أو الإضرار بالمال العام والعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون .

إضافة لذلك لابد من دراسة صك إحداث الجهة العامة وتحديد الغاية التي وجدت من أجلها وتقييم عملها انطلاقاً من ذلك ومعرفة فيما إذا حققت الغاية من وجودها بكفاءة وفعالية واقتصادية ، وهذا ما يحتم علينا تقييم الجانب الإداري والمرحلة التي وصل إليها ضمن رؤية البرنامج الوطني للإصلاح الإداري .

وانطلاقاً من هذه الرؤية وبناء على المهام والصلاحيات المحددة في قانون الجهاز المركزي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ٢٠٠٣ تم إعداد الخطة التشغيلية السنوية لعام ٢٠٢٣ وبما يتوافق مع الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦ والمتضمنة تدقيق أعمال وحسابات ما يقارب /٣٤٠٠/ جهة عامة خلال العام وكان توجهنا خلال تنفيذها التركيز على جوانب الإيرادات وتحديد فوات المنفعة على الدولة في حال وجوده دون إهمال مهمة تدقيق النفقات والتأكد من جدواها واقتصاديتها وكفاءتها وإعداد التقارير الرقابية المتعلقة بنتائج التدقيق وبما يعطي الصورة الحقيقية والمحايدة عن واقع عمل تلك الجهات وبموثوقية وجودة عالية وبما يعزز رؤية الجهاز المركزي بإصلاح بيئة العمل ومعالجة المخالفات والأخطاء باستقلالية تامة مع ضرورة التمييز الواضح بين غير المقصود منها وبين المقصودة التي أدت إلى هدر أو ضرر بالمال العام أو نتج عنها حالة فساد لتحقيق منافع شخصية وفي هذه الحالة لابد من محاسبة مرتكبيها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقهم وهذا واجبنا .

وإذ نضع بين أيدي الجهات الوصائية هذا التقرير المتضمن نتائج أعمالنا خلال عام ٢٠٢٣ نشير إلى أننا قمنا بإبلاغ السادة الوزراء ملخصاً عن نتائج التدقيق والرقابة والتحقيق للجهات العامة التابعة لكل وزارة أو المرتبطة بها وذلك بهدف وضع السادة الوزراء بصورة الأخطاء والمخالفات والتجاوزات المكتشفة والمسجلة على الجهات التابعة لهم لمعالجتها بما يضمن عدم تكرارها مستقبلاً .

ونؤكد أن رقابة الجهاز المركزي ليست لتصيّد الأخطاء غير المقصودة بل تهدف إلى مؤازرة الوزارات بوضع مقترحات وتوصيات لمعالجتها إضافة لمحاسبة من تعمّد الخطأ والمخالفة وأدى ذلك إلى الإضرار بالمال العام وكل ذلك بهدف الوصول إلى إصلاح بنية وبيئة العمل التي هي هدفنا وغايتنا الأساسية .

أخيراً :

نعاهد الله والوطن وسيد الوطن السيد الرئيس بشار الأسد بأن نعمل بكل ما نملك لتحقيق المصلحة الوطنية وأن نضاعف الجهود لمعالجة كافة حالات الخطأ والفساد المكتشفة من قبلنا أو المحالة إلينا ، وأن نبقى الجند الأوفياء لحماية المال العام انطلاقاً من واجبنا الوطني تجاه بلدنا الحبيب سورية .

والله وليّ التوفيق

التعريف بالجهاز المركزي للرقابة المالية

١- صدر المرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ٢٠٠٣ المتضمن قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية حيث تم تحديد مهام وصلاحيات الجهاز وعرف الجهاز بأنه هيئة رقابية مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء الأمر الذي ساهم في تطوير عمله وأداءه .

٢- يهدف الجهاز حسب المادتين (٢و٣) من قانونه إلى تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية الإدارية والاقتصادية لمسؤولياتها من الناحية المالية ويختص بتدقيق حساباتها ويمارس اختصاصه على الجهات التالية :

أ) الوزارات والإدارات والهيئات العامة ذات الطابع الإداري والجهات التابعة لها والوحدات الإدارية المحلية ومديريات الأوقاف والوحدات الحسابية المستقلة .

ب) المؤسسات والشركات والمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

ج) أي جهة أخرى تقوم الدولة بإعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها .

د) المؤسسات والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بما لا يقل عن (٢٥%) كحد أدنى وبما لا يتعارض مع صكوك إحداثها .

هـ) الجهات التي تنص صكوك إحداثها على خضوعها لرقابة الجهاز .

٣- يباشر الجهاز في مجال الرقابة عدة اختصاصات إستناداً للمادة /٤/ من قانونه ومنها :

أ) مراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة في ناحيتي الإيرادات والنفقات ومراجعة الحسابات خارج الموازنة والقروض والتسهيلات الائتمانية .

ب) الرقابة المسبقة لقرارات وحسابات المعاشات وتعويضات التسريح ومبالغ التأمين والإعانات والمراسيم والقرارات الخاصة بشؤون العاملين في الجهات العامة

ج) مراقبة قيود المستودعات وفحص دفاترها وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف والتلف وفحص سجلات الدفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس والإهمال .

د) مراجعة الحساب العام للموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الإدارية والوحدات المحلية والأوقاف والحسابات والميزانيات الختامية لمؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي

هـ) تدقيق المنح والإعانات والهبات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية .

و) رقابة الكفاية والأداء وكفاءة استخدام المواد ومراجعة السجلات المقرر إمساكها للخطط الإقتصادية والاجتماعية ومتابعتها .

ز) يمارس الجهاز عمله بطريقة التدقيق والمراجعة والتفتيش من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أو إخبار.

٤- يتألف الجهاز المركزي من :

أ) المجلس الأعلى للرقابة المالية .

ب) الإدارات الفنية التالية :

- ❖ إدارة الشؤون الفنية والقانونية .
- ❖ إدارة الرقابة المالية على جهات القطاع العام الإداري .
- ❖ إدارة الرقابة المالية على جهات القطاع العام الاقتصادي .
- ❖ إدارة الرقابة على صكوك العاملين في الدولة .
- ❖ وتتألف كل إدارة فنية من عدة إدارات فرعية .

ج) المديريات المركزية .
د) فروع الجهاز المركزي في المحافظات .

٥- يباشر مفتشي الجهاز عملهم في مقره أو مقر الجهة الخاضعة لرقابته وذلك بطريقة الرقابة المسبقة والرقابة الشاملة أو الرقابة الانتقائية والمراجعة المسبقة لصكوك العاملين قبل مباشرتهم ويعتبر جميع العاملين في الجهات الخاضعة لرقابته مسؤولين أمامه من الناحية المالية ويخضعون لتفتيشه ومراقبته .

٦- يتولى الجهاز المركزي التحقيق في المخالفات المالية كافة والإدارية والاقتصادية والجزائية والتي ينجم عنها آثار مالية وتبلغ نتائج التحقيق إلى الجهات المعنية لتنفيذها خلال شهر وفي حال وجود جرم جزائي تحال نتائج التحقيق إلى القضاء المختص .

أما المخالفات التي تتعلق بأصحاب المناصب يتم رفعها إلى السيد رئيس مجلس الوزراء.

٧- للجهاز المركزي الحق في الاستماع للشهود والتحقيق مع العاملين وغير العاملين وكف يدهم عن العمل والحجز على الأموال والاستعانة بالقوة الإجرائية وعلى المفتشين أن يسلكوا مسلك القاضي في أداء وظائفهم و استناداً للتعميم رقم ٥٥/م. ر تاريخ ٢٠٢١/٨/٤ الصادرعن رئاسة الجهاز المركزي للرقابة المالية والمتضمن التوجيه للمديريات المركزية والفروع بالمحافظات موافاة مديرية الدراسات والمتابعة بالبيانات والجداول الخاصة بالاعمال الرقابية المنفذة والانجاز للدورة المالية ٢٠٢٢وقد أظهرت نتائج التدقيق مايلي :

ملخص نتائج أعمال ادارة الشؤون القانونية والفنية :

١- مديرية التحقيق المركزية :

❖ **المواضيع التحقيقية :**

قامت مديرية التحقيق خلال عام ٢٠٢٣ بمهام التحقيق بالمواضيع المثارة لدى الإدارة المركزية والفروع في المحافظات وللقطاعين الإداري والاقتصادي ،حيث **بلغ عدد التقارير المنجزة خلال العام ٢٠٢٣ مايعادل / ٢٦٢/ تقريراً تحقيقياً اعتمد منها ٢١٠ تقارير وبنسبة ٨٠% .**

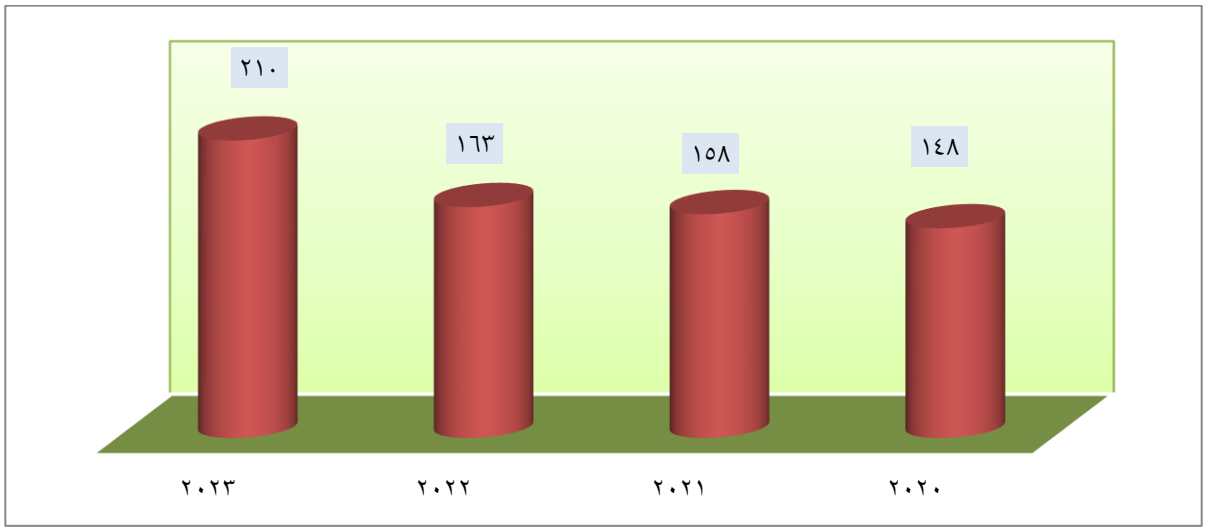

مخطط بياني يظهر مقارنة عدد القضايا المنجزة والمعتمدة خلال اربع سنوات سابقة

❖ **المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها والمبالغ المستردة نتيجة أعمال التحقيق فقط:**

- بلغ إجمالي المبالغ المكتشفة نتيجة القضايا التحقيقية / ٩٥,١٠٧,٧٩٧,٨٧٩ /خمسة وتسعون مليار ومئة وسبعة ملايين وسبعمائة وسبعة وتسعون ألفا وثمانمئة وتسعة وسبعون ليرة سورية ، استرد منها خلال التحقيقات مبلغ / ١,٨٩٨,١١٣,٢٨٣ / مليار وثمانمئة وثمان وتسعون مليون ومئة وثلاثة عشر ألف ومئتان وثلاث وثمانون ليرة سورية والمبلغ المتبقي قيد المتابعة والتحصيل .

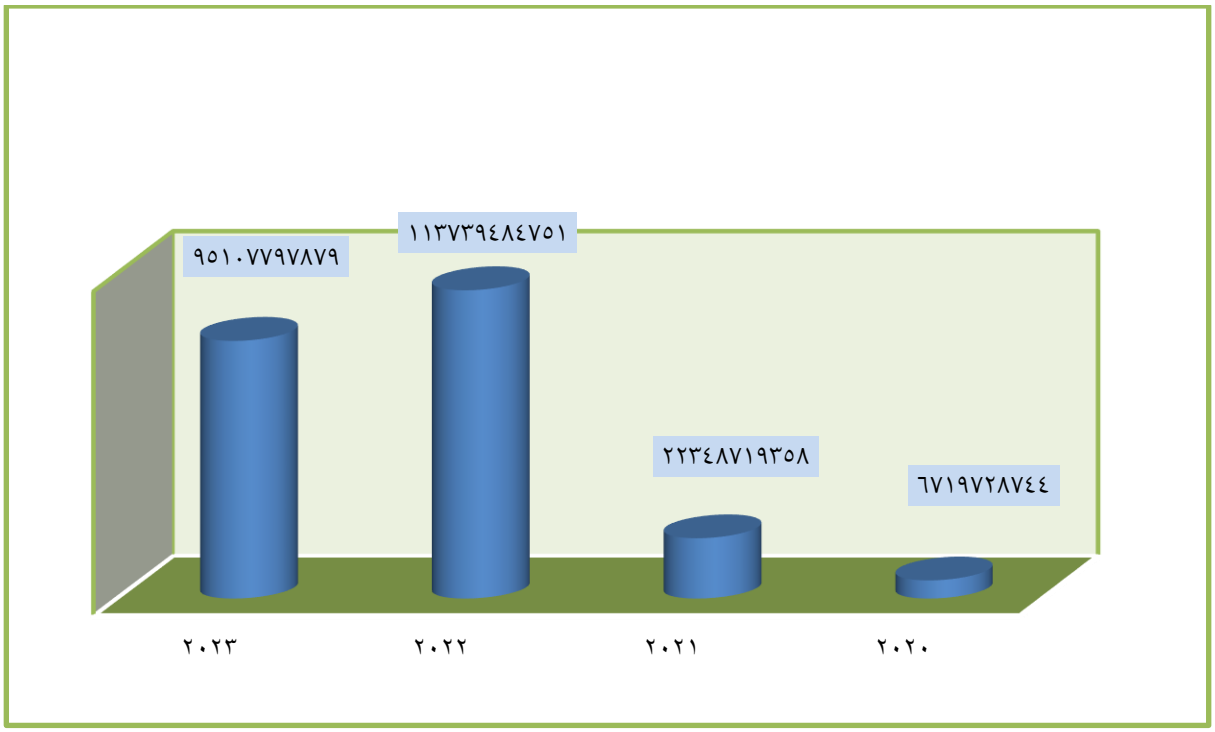

مخطط بياني يظهر مقارنة المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها خلال اربع سنوات سابقة

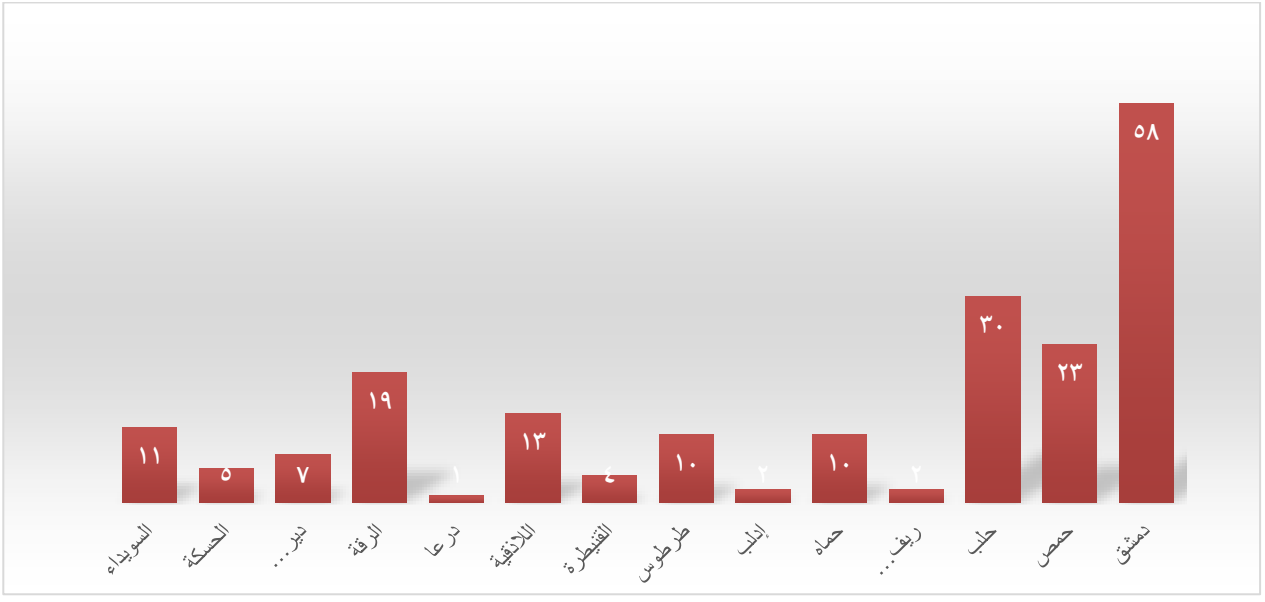

- مخطط بياني لتوزع المواضيع التحقيقية حسب المحافظات

٢ - مديرية الدراسات والمتابعة :

- قامت المديرية خلال عام ٢٠٢٣ بالمهام التالية :
- دارسة كافة المواضيع المطلوب عرضها على المجلس الأعلى للرقابة المالية من كافة النواحي انطلاقاً من الحرص على تطبيق القوانين والأنظمة النافذة وبما يحقق المصلحة العامة.
- دراسة الكتب والقرارات والإجراءات التي يطلب من المديرية دراستها لإبداء الرأي فيها قبل العمل بها.
- إعداد التعاميم التي تشمل خطة عمل المديريات في الجهاز وبيانات التقرير السنوي وبيانات التراكم الرقابي والمحاسبي وتتبع تنفيذ الخطة السنوية وغيرها من التعاميم التي تعرض عليها.
- كما تقوم بإعداد نسخ عن كافة القوانين والمراسيم والبلاغات والقرارات والتعليمات والكتب التي تصدر عن أجهزة الدولة وتوزيعها على المديريات الفرعية والمركزية والفروع بالجهاز.
- تبويب وحفظ وارشفة كافة التعاميم والكتب التي تصدر عن الجهات العامة والتي تحتاج إلى تعميم على المديريات الفنية بالجهاز للعمل بمقتضاها اثناء تنفيذ المهام الرقابية.
- إعداد الخطة السنوية لعام ٢٠٢٤ والتي تضمنت مجموعة من الخطط وفق الاتي : الخطة التشغيلية - خطة الرقابة الشاملة - خطة الرقابة الأنية – خطة الطوارىء – خطة التواصل

وتم مناقشتها بجلسة المجلس الأعلى واعتمادها رسميا وابلاغها الى الادرات والفروع المختصة للبدء بتنفيذها وسيتم موافاة مديرية الدراسات بشكل نصف سنوي بجداول تتبع التنفيذ على مستوى كافة الادارات والفروع ليتم دراستها وتقييم ماتم انجازه والوقوف على العقبات والصعوبات لاقتراح معالجتها.

- إعداد التقرير السنوي الشامل لأعمال الجهاز المركزي للرقابة المالية لدورة ٢٠٢٣.
- إعداد المذكرة التفصيلية للتراكم الرقابي والمحاسبي وقرارات القبول واقتراح مايلزم لانجاز هذا التراكم.
- ارشفة مصفوفة العقود الواردة من الوزارات واحالتها الى الادارات المختصة في الجهاز لتحديد العقود ذات الأهمية النسبية الأكبر أثناء تنفيذ المهام وتدقيقها تدقيقا شاملاً في حال اقتضى الأمر.

٣- مديرية الرقابة على مشروع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة :

قامت مديرية الرقابة على مشروع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة خلال عام ٢٠٢٣ بإنجاز قطع الحسابات للموازنة العامة للدولة لعام /٢٠٢٢/ وانهاء التراكم في قطع الحسابات من خلال :

- **مطابقة الجداول التفصلية للاعتمادات المنجزة** في المديرية على مستوى البند مع الجدول الإجمالي على مستوى الباب ومطابقة هذه الاعتمادات مع وزارة المالية بناء على مهمة تفتيشية وإعداد تقرير بالملاحظات .

التعميم على كافة فروع الجهاز في المحافظات والإدارات الفرعية لموافاتنا بكافة النفقات والإيرادات الفعلية للجهات التي ترد في الموازنة العامة للدولة وهي /جداول الخزينة المركزية جداول نموذج /٢٦/ - جداول /٢١/ للوحدات الحسابية المستقلة وكشف النفقات رقم /٥/ للمجالس المحلية – استمارات الباب الثالث للجهات الاقتصادية والإدارية والجداول المرفقة بها / .

ترحيل كافة النفقات والإيرادات الجارية والاستثمارية الواردة بالفقرة السابقة على مستوى البند بعد تدقيقها والتأكد من صحتها وتدقيق مصادر تمويل الجهات الاستثمارية وفوائضها الاقتصادية مع الجداول الصادرة

من وزارة المالية وأسباب تدني تنفيذها عن طريق التواصل مع المفتش المدقق لهذه البيانات في الجهاز المركزي للرقابة المالية وتدارك كافة الملاحظات .

توحيد كافة النفقات والإيرادات في جداول إجمالية على مستوى الدولة وهي جداول مشروع الحساب الختامي للدولة عددها /١٢/ جدول بحيث تظهر هذه الجداول الاعتمادات والنفقات الجارية على على حدا كما تظهر والاعتمادات والنفقات الاستثمارية والايرادات الاسثمارية وقوائم القطع وعددها/٦/ .

مطابقة كافة الجداول والقوائم في مشروع الحساب الختامي المنجز في مديريتنا مع كافة الجداول والقوائم المنجزة في مديرية الأداء المالي في وزارة المالية ومعالجة كافة الفروقات والملاحظات .

إعداد مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٢٢وخلاصة بالقطع واعداد تقرير الجهاز حول نتائج القطع وتحليلها ودراسة وتحليل الأرقام بين التقديري والفعلي وبيان والاسباب التي أدت إلى هذه النتائج واهم المعوقات التي واجهت المديرية أثناء إعداد القطع وإعداد التوصيات والمقترحات ومن ثم عرضها على المجلس الأعلى للرقابة المالية ورفعها إلى السيد رئيس مجلس الوزراء .

إعداد جداول بالاعتمادات والنفقات الاستثمارية وتلخيص أسباب تدني تنفيذ المشاريع الاستثمارية للقطاع الإداري والاقتصادي لعام ٢٠٢٢ وتمت مناقشتها في مجلس الشعب .

- **تنظيم اعتمادات عام ٢٠٢٣ وتتضمن :**

ترحيل الاعتمادات الأصلية لكافة الجهات الواردة في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣ على مستوى الباب وتنفيذ التعديلات الطارئة من إضافة وتخفيض الصادرة عن السيد وزير المالية وعددها ١٩٠٠ قرار وتنفيذ كتب الخزينة الصادرة عن مديرية تتبع الموازنة خلال السنة المالية تنفيذاً لهذه القرارات في الجهات التي ترد في جداول الخزينة المركزية جدول نموذج /٢٦/ .

ترحيل اعتمادات الوحدات الحسابية المستقلة الأصلية حسب الأبواب والبنود تنفيذ كافة المناقلات الصادرة عن وزير المالية .

ترحيل اعتمادات المجالس المحلية الأصلية على مستوى البند والمديرية لعام /٢٠٢٣/ ووتنفيذ كافة المناقلات الصادرة عن السيد وزير المالية والسيد المحافظ .

ترحيل اعتمادات الباب الثالث لكافة جهات الدولة للقطاع الإداري والاقتصادي وتنفيذ مناقلات السيد وزير المالية الصادرة .

- **تدقيق مشاريع قرارات القبول الواردة للمديرية :**

تم تدقيق وإصدار /٤١/ مشروع قرار قبول للمجالس المحلية في المحافظات ، و/٤٥/ قرار قبول للوحدات الحسابية المستقلة .

إنجاز قطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة وإعداد تقرير الجهاز المركزي ومشروع قانون عام ٢٠٢٢كما تم إنجاز اعتمادات عام /٢٠٢٣/ تمهيدا لاعداد تقرير الجهاز وارساله الى الجهات الوصائية.

٤- مديرية العلاقات العامة والتأهيل والتدريب وضمان الجودة :

تنفيذاً لخطة التأهيل والتدريب والبحث العلمي الموضوعة لعام ٢٠٢٣، قامت مديرية العلاقات العامة والتدريب والتأهيل في الجهاز المركزي للرقابة المالية خلال الفترة (من ٢٠٢٣/١/١ ولغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١) بما يلي:

١-الدورات في مركز التدريب المصرفي:

دورات لدى مركز التدريب والتأهيل المصرفي (BTC) حيث بلغ عددها /١٢/ دورة شارك فيها /١١/ مفتش وإداري واحد من مختلف مديريات الجهاز المركزي للرقابة المالية بالعناوين والتواريخ التالية:

- معيار ادارة الجودة وفق المواصفات ٩٠٠١-٢٠١٥ في المصارف خلال الفترة ١٩-٢٠-٢٠٢٣/٣/٢٠.
- آلية تدقيق فروع المصرف وتدقيق التزام المصرف بإجراءات ضبط الموجودات النقدية خلال الفترة ١٤-٢٠٢٣/٥/١٨
- دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشاريع خلال الفترة ٦-٢٠٢٣/٥/١٧.
- تعهدات إعادة القطع وآلية معالجتها لاسيما في ظل القرارات الجديدة وخصوصاً ما يتعلق بتدقيق الوثائق المصرفية خلال الفترة ٢٣-٢٠٢٣/٥/٢٩
- الشيك وفق أحكام القانون السوري خلال الفترة ١٨-٢٠٢٣/٦/٢٠.
- خطط الطوارئ خلال الفترة ٦-٢٠٢٣/٨/١٠.
- مهارات بناء إجراءات العمل وتبسيطها خلال الفترة ١٤-٢٠٢٣/٨/٢٣.
- الادارة الاستراتيجية خلال الفترة ١-٥/١٠/٢٠٢٣.
- كشف التزوير والتزييف في العملات خلال الفترة ٥-٩/١١ /٢٠٢٣.
- تحليل القوائم المالية للمصارف خلال الفترة ١٩-٢٠٢٣/١١/٢٣.

حيث تم مناقشتها وتعميمها على إدارة كل مشارك خلال الاجتماعات الشهرية.

٢-في التدريب الخارجي:

- شارك الجهاز المركزي في اللقاء التجريبي بتقنية التعلم الالكتروني-عن بعد- بعنوان (**المعايير الرقابية للانتوساي-رقابة الالتزام**) خلال الفترة (٢٠٢٣/١/٩ لغاية ٢٠٢٣/٢/٦) ممثلاً بفريق رقابة الالتزام
- شارك الجهاز المركزي في اللقاء التدريبي (**رقابة الأداء على قطاع الاتصالات**) خلال الفترة ٢٣-٢٠٢٣/١/٢٦) في المملكة المغربية.
- شارك الجهاز بشكل افتراضي في (**في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لسنة٢٠٢٢**) بعنوان (حلول وعمل) خلال الفترة (١٤-٢٠٢٣/٣/١٦) الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في بيروت (ESCWA).
- يستمر الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة التعاونية حول (**النظم الصحية العامة المرنة والقوية ذات الصلة بالهدف ٣د**)

تم ارسال التقرير إلى الجهات العامة (وزارة الصحة – وزارة المالية – هيئة تخطيط الدولة) بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٩ وبعد ورود الإجابات على التقرير يتم إجراء مراجعة ضمان الجودة على المهمة من قبل مراجع مستقل في IDI خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من العام.

- يستمر الجهاز المركزي في الندوات عن بعد حول **(مبادرة رقابة الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام تمويلات الطوارئ لكوفيد-١٩)**

وتم إعداد خطة الرقابة وإرسالها عبر منصة التعلم الإلكتروني ومصفوفة النتائج بعد مناقشة مسودة التقرير وتم إرساله للمشرف على الفريق السوري بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١ ثم تم اصداره بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٨ كما وردت الإجابة بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٥، بانتظار المرحلة القادمة(تسيير أثر الرقابة).

- في ظل مشاركة الجهاز المركزي ب (**مبادرة الاستراتيجية - قياس الأداء والإبلاغ**)، قام فريق التخطيط الاستراتيجي بوضع الخطة الاستراتيجية للجهاز (٢٠٢٢-٢٠٢٦) وتم المصادقة عليها من قبل المجلس الأعلى في الجهاز بعد الموافقة عليها من قبل المنظمة بالقرار رقم (١١٧) تاريخ ٣١-٨-٢٠٢٢، ونشرت على الموقع الرسمي للجهاز، وذلك بعد أن تم تقييم أداء الجهاز من قبل فريق التقييم وفق منهجية SAI-PMF والحصول على المراجعة المستقلة من قبلIDI بتاريخ٢٠٢٢/٥/٢٣.

تم البدء بالمكون الثالث من مبادرة الاستراتيجية – قياس الأداء والإبلاغ (**التخطيط التشغيلي**) بحضور الندوات التدريبية عبر النت بدءً من تاريخ ١١/٢٩ لغاية ٢٠٢١/١٢/١٥ ممثلاً بفريق الإدارة الاستراتيجية، حيث تم البدء بالندوات التدريبية عن طريق النت منذ تاريخ ٢٠٢١/١١/٢٩ وتم حضور ورشة عمل حضورية في سلطنة عمان حول (**الرصد والإبلاغ**) خلال الفترة ٣١-٧ لغاية ٨/٤ /٢٠٢٢) وتم إعداد الخطة التشغيلية لعام **٢٠٢٢** والبدء بتنفيذها، كما تم إعداد الخطة التشغيلية للعام **٢٠٢٣** واعتمدت بموجب قرار المجلس الأعلى رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢١ ويتم العمل على تنفيذها، ثم تم حضور ورشة عمل (**تبادل المعارف**) في تونس خلال الفترة ١٠-٢٠٢٣/٧/١٤ من قبل فريق التخطيط الاستراتيجي تم خلالها مناقشة جميع مراحل العمل المنفذ للمكونات الثلاث وتبادل المعارف بشأن الانجازات والتحديات والحلول المقترحة.

كذلك تم حضور ورشة **(تعزيز قدرة الأجهزة على استخدام إطار قياس أداء الأجهزة SAI-PMF)** من قبل فريق التقييم خلال الفترة من ١٢ لغاية ٢٠٢٣/١٢/١٥ في تونس وذلك للتعريف بالتعديلات الجديدة على الإطار والتعريف بالتطبيق الإلكتروني له SAI-PMF e.

- يشارك الجهاز في برنامج الرقابة على الهدف الرابع (**التعلم الجيد**) من أهداف التنمية المستدامة بدءً من تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠

وتمت مناقشة الخطة عبر النت بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١ وتم تصديقها بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠ وإرسالها للمنظمة كما تم إرسال مصفوفة التدقيق بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ وتم حضور اجتماع مرحلة التنفيذ للمهمة عن بعد خلال الفترة (١٠-٢٠٢٣/٧/١٢) وتم ارسال مسودة التقرير للمنظمة على المنصة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٩ كما تم ارساله مرة ثانية بعد التعديل الى ايميل المنظمة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٨.

- يشارك الجهاز المركزي للرقابة المالية في اللقاء التدريبي عن بعد والمهمة الرقابية النموذجية حول (**الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية في القطاع الصناعي**)، حيث كان اللقاء من (٧-٢٠٢٢/٣/١٠) و(١٤-٢٠٢٢/٣/١٦)

وقد شارك الفريق في الاجتماع عبر النت/مرحلة التخطيط في تونس خلال الفترة (١٨-٢٠-٢٠٢٢/١٠)، وقد تم إعداد الخطة وتصديقها وإرسالها للمنظمة وحالياً انتهى الفريق من مرحلة التنفيذ ويتم إعداد التقرير.

- شارك الجهاز في مجموعة عمل (**الرقابة على تكنولوجيا المعلومات**) حيث بدأ أول اجتماعاته عن طريق النت منذ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٩

وقد تم تحويل هذه المجموعة إلى لجنة رئيسية للمنظمة مع اللجان المنبثقة عنها خلال الاجتماع /١٤/ للجمعية العامة للمنظمة في الشهر العاشر، وتم اعتبار الجهاز المركزي للرقابة المالية في سورية عضواً فيها وتم حضور الاجتماع الأول بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٦ كما تم حضور الإجتماع الثاني عن بعد من قبل الفريق خلال الفترة (٢٠-٢٠٢٣/٦/٢٢) بالمملكة المغربية.

- شارك الجهاز في اللقاء التدريبي عن بعد حول (**الإطار المحدث للإصدارات المهنية "IFPP"**) بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٩ في الأردن.
- شارك الجهاز في اللقاء التدريبي عن بعد حول (**المراقبة المالية في ظل الأزمات**) خلال الفترة ٥-٧ حزيران ٢٠٢٣ في جمهورية مصر العربية.
- شارك الجهاز المركزي في (**منتدى سانت بطرسبورغ السادس والعشرين/SPIEF**) خلال الفترة ١٤-١٧ حزيران ٢٠٢٣

في إطار المشاركة في المنتدى تم توقيع إتفاقية تعاون مشترك بين الجهاز وغرفة الحسابات في روسيا الإتحادية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ تضمنت آفاق التعاون المستقبلي لتطوير العمل الرقابي وتبادل الخبرات والمعارف. وعلى هامش المنتدى التقى وفد الجهاز ممثلي وفد ديوان المحاسبات في جمهورية إيران الإسلامية ووفد غرفة الحسابات في جمهورية بيلاروس لتبادل الأفكار ولمناقشة واقع العمل الرقابي وسبل التعاون المشترك.

- كما زار وفد من غرفة الحسابات الروسية الجهاز المركزي للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٤ تم خلاله عدة لقاءات تناولت آفاق التنسيق والتعاون المشترك واجتماعات تخصصية في مكافحة الفساد ورقابة الأداء.
- شارك الجهاز في اللقاء التدريبي (**المعايير الدولية في المحاسبة**) خلال الفترة ١٧-٢٠٢٣/٩/٢٠ الذي استضافه مجلس المحاسبة في الجزائر.
- شارك الجهاز في اللقاء التدريبي (**تدريب كوادر من الأجهزة الأعضاء على ممارسة مراجعة النظير**) خلال الفترة ٢-٢٠٢٣/١٠/٦ بمقر الأمانة العامة في تونس
- شارك الجهاز في اللقاء التدريبي (**التدقيق المبني على المخاطر**) خلال الفترة ٢٢-٢٠٢٣/١٠/٢٦ الذي استضافه جهاز الرقابة المالية والإدارية في سلطنة عمان.
- شارك الجهاز في ورشة عمل حول (**إدارة المخاطر**) خلال الفترة ٢٠-٢٠٢٣/١١/٢٤ في المغرب.
- شارك الجهاز في دورات (**برنامج التعاون الهندي للتقنية والاقتصاد ITEC**) للعام ٢٠٢٣ باللغة الانكليزية في دورة بعنوان "مراجعة الحوكمة الالكترونية" خلال الفترة ٩/١٠ لغاية ٢٠٢٣/١١/٣
- شارك الجهاز عن بعد في ورشة عمل حول (**إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة**) خلال الفترة ١٩-٢٠٢٣/١٢/٢١.

٣-في المجال الصحفي والمعلوماتية:

قامت مديرية العلاقات العامة والتأهيل والتدريب بالأعمال التالية:

- متابعة العمل على الموقع الرسمي للجهاز على شبكة الانترنت الذي أُطلق بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٨ على الرابط www.cofc.gov.sy بهدف إتاحة المعلومات تحقيقاً لمبدأ الشفافية وتحسين التواصل مع العاملين ضمن الجهاز وكافة المواطنين.
- المتابعة والعمل المستمر على تلقي شكاوي المواطنين في نافذة خاصة بمنبر المواطن ضمن الموقع شكاوى ويتم معالجتها بشكل سري بإشراف السيد رئيس الجهاز، حيث بلغت الشكاوى لعام ٢٠٢٣ /١٧/ شكوى منها /٧/ يخص عمل الجهاز تم إحالتها للإدارات المختصة في الجهاز.

ملخص نتائج أعمال ادارة الرقابة على جهات القطاع العام الاقتصادي :

أولاً - الإنجاز المحاسبي والرقابي:

١- الإنجاز المحاسبي:

❖ نورد فيما يلي جدول إجمالي بإنجاز القوائم المالية للقطاع العام الاقتصادي العائدة للدورات المالية ٢٠١٨ وماقبل حتى الدورة ٢٠٢٢ موقوفة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١ :

الدورة المالية	عدد القوائم المالية للجهات الرئيسية	عدد القوائم المالية المنجزة محاسبياً لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١	نسبة الانجاز	عدد الجهات التي لم تنجز قوائمها المالية لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١	عدد القوائم المالية المقدمة للجهاز المركزي خلال ٢٠٢٣
٢٠٢٢	٢٤٦	١٥٧	٦٤٪	٨٩	١٥٧
٢٠٢١	٢٤٣	١٧٧	٧٣٪	٦٦	١٩
٢٠٢٠	٢٤٩	١٩٦	٧٩٪	٥٣	٧
٢٠١٩	٢٥٠	٢٠٦	٧٢٪	٤٤	٦
٢٠١٨ وما قبل	٢٥٠	١٠٤	٤٢٪	١٤٦	٣٣
المجموع	١٢٣٨	٨٤٠	٦٨٪	٣٩٨	٢٢٢

يتضح من الجدول أعلاه بأن هناك /٣٩٨/ من القوائم المالية غير منجزة محاسبياً من قبل الجهات العامة ذات الطابع الإقتصادي لغاية٢٠٢٣/١٢/٣١ تعود للدورات ٢٠٢٢وما قبل وتعود غالبية اسبابها الى فقدان الثبوتيات والوثائق اضافة الى عدم تسوية وضع الاصول المادية المدمرة والمسروقة نتيجة الحرب على سوريا ويتابع الجهاز المركزي التنسيق مع الجهات العامة وجهاتهاالوصائية لمعالجة وضع تلك الاصول

وقد تم إعداد الكتب اللازمة للجهات العامة التي لديها تراكم محاسبي ، وتم الطلب من السيد الوكيل الاقتصادي بالتنسيق مع كافة المديريات والفروع للتواصل مع الجهات العامة التي لديها أوضاع محاسبية

وتراكمات لإعداد البرامج الزمنية اللازمة للإنجاز ومتابعة تنفيذها واتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحق من يثبت تقصيره وفق بلاغات وتعاميم رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص .
ونورد فيما يلي الجهات الأكثر تراكم محاسبي من حيث انجاز قوائمها المالية :

- الإنجاز الرقابي:

أنهى الجهاز المركزي للرقابة المالية تدقيقه للقوائم المالية المرسلة إليه و**المنجزة** محاسبياً والعائدة للدورات ٢٠٢٢ وما قبل بنسبة (٧٥ %) وفق مايلي:

البيـــــان	العـدد
القوائم المالية المنجزة محاسبياً والواردة للجهاز المركزي من ٢٠١٨ لغاية ٢٠٢٢ القوائم المالية المدققة رقابياً من قبل الجهاز المركزي والعائدة للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)	٨٤٠ قائمة مركز مالي ٦٣٤ قائمة مركز مالي
التراكم الرقابي	٢٠٦ قائمة مركز مالي
نسبة الإنجاز الرقابي	٧٥%

الإجراءات المتخذة من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية:

تم تحديد وحصر كافة الجهات العامة التي لديها تراكم رقابي أو محاسبي وتم مخاطبة الوزارات المعنية بذلك لتشكيل اللجان المركزية والفرعية لمعالجة وضع الأصول الثابتة وتعديل الميزانيات والقوائم لمالية المنجزة سابقاً والتي لم تعالج أصولها المفقودة والمدمرة والمسروقة ، والجهاز المركزي حاليا بصدد متابعة كافة الجهات العامة الرئيسية التي لديها تراكم محاسبي ورقابي والتي تعرضت أصولها وممتلكاتها للتخريب والدمار نتيجة ظروف الحرب وذلك بهدف معالجة الأصول المدمرة والمسروقة والمفقودة عن طريق اللجان المركزية والفرعية واعداد القوائم المالية الصحيحة والتي تعبر عن الواقع وتقديمها للجهاز ليتم دراستها وتدقيقها واعتمادها أصولاً .
مشيرين بذلك إلى تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١/١٩٩١ تاريخ ٢٠٢٣/٢/١٢ حيث أن العديد من الجهات العامة لم تنته بعد من البت بموضوع الأصول المدمرة والمسروقة والمفقودة لتاريخه من قبل اللجان الفرعية والمركزية .

٣- إصدار قرارات القبول:

إن إصدار قرارات قبول الحسابات والقوائم المالية يتوقف على مدى سرعة تجاوب المؤسسات والشركات والمنشآت العامة بتنفيذ الملاحظات التي يبديها الجهاز المركزي للرقابة المالية عند تدقيقه للقوائم المالية لتلك الجهات ومدى التزام الجهات العامة بالرد على التقارير ضمن المواعيد المحددة وعدم التأخر في معالجة الأخطاء الواردة في القوائم المالية المنوه عنها بتقارير الجهاز وقد صدر بناء على ذلك قرار رئيس الجهاز رقم /٣٥/ تاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ للتحقيق بأسباب عدم الرد وتحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ، كما أن غالبية قرارات القبول غير الصادرة لتاريخه تعود لجهات تضررت أصولها وممتلكاتها ولم تبت اللجان الفرعية والمركزية بها حيث من المتوجب البت بوضع الأصول وإعادة تنظيم القوائم المالية واعتمادها من قبل مجالس الإدارات المختصة بجلسات يرأسها الوزير المختص ومن ثم ارسالها إلى الجهاز المركزي لتدقيقها ودراستها واصدار قرار القبول المتعلق بها .

ثالثاً - المبالغ المكتشفة خلال تدقيق أعمال الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي والواجبة الاسترداد :

خلال تنفيذ خطة العمل السنوية تم اكتشاف مبالغ مالية نتيجة الأخطاء المالية وعدم تطبيق القوانين والأنظمة النافذة والتي لم تتطلب اجراء التحقيق لعدم وجود حالات فساد او جرائم اقتصادية او تعدي مقصود على المال العام وتم المطالبة بتحصيلها خلال تقارير الجهاز المركزي الصادرة و يتم متابعة تحصيلها من قبل المديريات والفروع .

ونورد جدول بإجمالي المبالغ المكتشفة نتيجة الأخطاء المالية والمحاسبية الواجبة الاسترداد والمستردة فعلاً لكافة الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي الرئيسية والفرعية نتيجة تنفيذ خطة الرقابة الدورية وفق ما يلي :

المديرية / الفرع	المبالغ المطلوبة			المبالغ المستردة		
	ل.س	دولار	يورو	ل.س	دولار	يورو
فرع ادلب	٦٦٤,٨٠٤			٥٧٨,٩١٩		
فرع حسكة	٢٨,٦٦٥,٧٤٠			١١,٨٨١,٦٩٣		
فرع الرقة	٧,٧١٤,٠٢٣			٢,٣٩١,٧٠٢		
فرع السويداء	٠					
فرع اللاذقية	١,٨٨٢,٨٠٠,٦٤٢	٧,٢٠٦	٢٤٤,٥١٢	٤,٢٣٩,١٩٩,٩٢٤	٧٢٠٦	٥٠,٩٧٩
فرع حلب	٣٧٢,٥٩٥,٨٦٨			٦٨,٠٢٦,٨٦٢		
فرع حماه	٦٥٨,٧٢٨,٧٢٦			٢٧,١١١,٥٩٤		
فرع حمص	٩٣,٠٨٥,٢٦٦			٩٢,٣١٦,٢٩٦		
فرع درعا	٢٦٢,٢٠٩,٢٣٥			١٢٢,٦٥٩,٩٣٢		
فرع دير الزور	٢٩,٣٤٣,٠٤٩			١٤,٣١٥,٢٨١		
فرع طرطوس	٩٢٩,٠٨١,٣٥٥			٢,٥٩٢,٩٠٠		
دمشق اقتصادي ١	٢,٨٥١,٥٥٧,٩٤٥			٣٠٤,٥١٧,٤٣٥		
دمشق اقتصادي ٢	١,٠٣٣,٧٤٠,٥٦٠	٤,٠٧٩	١,٦٤٧	١٠,٠٤٨,٩٨٢		
دمشق اقتصادي ٣	١٥٥,١٩٨,٦٢٢,٨٣٣	٨٠١,٩٢١		٩٤,٠٢٢,٣٧٥		
فرع ريف دمشق	٤,٤٣٦,٥٨٨,٤٢٢			٩٧٧,٥٤٤,٧٠٥		
فرع القنيطرة	٠					
المجموع	١٦٧,٧٨٥,٣٩٨,٤٦٨	٨١٣,٢٠٦	٢٤٦,١٥٩	٥,٩٦٧,٢٠٨,٦٠٠	٧٩٦,١٠٧	٥٠,٩٧٩

أهم الصعوبات التي واجهت الجهاز المركزي للرقابة المالية:

١- ضعف الكادر الإداري والمالي لدى الجهات العامة وفق ما بررته الجهات العامة وهذا يؤدي إلى تأخير تنفيذ بعض الملاحظات الواردة بالتقارير وفي هذا الصدد نشير إلى أنه صدر عن المجلس الأعلى للرقابة المالية القرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٩ المتضمن تفويض فروع الجهاز المركزي بالتحقيق بأسباب عدم إزالة التحفظات أو عدم الرد أوعدم تنفيذ ملاحظات الجهاز المركزي وتحميل مسؤولية عدم الرد للمعنيين في تلك المؤسسات والشركات واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم .

٢- التأخر في معالجة أسباب الخسائر وعدم تنفيذ الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي لبعض مقترحات الجهاز المتعلقة بالتحقيق بأسباب خسارتها للحد والإقلال من هذه الخسائر.

٣- عدم إنجاز بعض الجهات العامة ذات الطابع الإقتصادي لحساباتها وقوائمها المالية ضمن المدة المحددة وبالتالي عدم معرفة نتائج الدورة المالية من ربح أو خسارة .

٤- عدم تجاوب بعض الجهات العامة في تنفيذ ملاحظات الجهاز مما يعيق إصدار قرارات أو كتب القبول لحساباتها ، ويقوم الجهاز بالتأكيد على تنفيذ الملاحظات ليتمكن من إصدار قرارات وكتب القبول وفي حال عدم الرد على الملاحظات يتم التحقيق مع المعنيين بأسباب عدم الرد .

المقترحات والتوصيات المقدمة لرئاسة مجلس الوزراء :

١- التأكيد على كافة جهات القطاع العام الاقتصادي لإنجاز حساباتها وقوائمها المالية ضمن المدة المحـــددة بالنظام المحاسبي الموحد و قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية وتحميل إدارات تلك الجهات المسؤولية

٢- التأكيد على ضرورة التزام كافة الجهات العامة بالتعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء والتي أهمها التعميم ٢٦٨ لعام ٢٠١٨ والتعميم ١٤٦٠١ تاريخ ٢٠١٩/١٠/١٣ والتعميم رقم ١٥/١٢١ تاريخ ٢٠١٤/٣/١٣ وتحميل إدارات تلك الجهات ومديريات المالية والحسابات مسؤولية عدم الالتزام بالتعاميم المشار إليها أعلاه .

٣- إلزام الجهات العامة بتطبيق التعميم رقم /٤٥/ لعام ٢٠١٥ لإنجاز القوائم المالية والحسابات الختامية للجهات العامة التي تضررت أصولها وممتلكاتها نتيجة الأزمة وتسجيل القيود المحاسبية المتعلقة بها وفق تعميم السيد وزير المالية رقم ٧٤٠/تا/١٣ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٠ وموافاة الجهاز المركزي بنسخة عنها بعد اعتمادها بصورة مبدئية باجتماع مجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية المنعقدة برئاسة الوزير المختص أصولاً

٤- توجيه كافة الوزارات التي لم تقم بتشكيل اللجان الفرعية والمركزية لتاريخه بالإسراع بتشكيلها وفق ما تضمنه بلاغ السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٣٩/ب تاريخ ٢٠٢١/١١/٢ وتعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١/١٩٩١ تاريخ ٢٠٢٣/٢/١٢ ومعالجة الأصول المفقودة والمسروقة والمدمرة واتخاذ الاجراءات اللازمة حيالها لتسوية قيودها وابلاغ الجهاز المركزي بالقوائم المالية والحسابات الختامية بعد اعدادها أصولاً

٥- التأكيد على التقيد بمضمون التعميم رقم ١٥/٣٩٦ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٣ والتعميم رقم ١/١٠١٥٦ تاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٨ .

الطلب من كافة المؤسسات والشركات والهيئات العامة ذات الطابع الاقتصادي حصر كافة حالات التراكم المحاسبي والرقابي لديها وفق ما تضمنه تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١/١٩٩١ المشار إليه أعلاه والاسراع بالتنسيق الفوري والمباشر مع الجهاز المركزي لإعداد البرامج الزمنية اللازمة للإنجاز وفق الأسس المحددة بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧٠/م.و تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١ .

ملخص نتائج ادارة الرقابة على جهات القطاع العام الاداري :

- بلغ عدد اجمالي الجهات العامة ٢٣٦٠ جهة عامة بمدة معيارية ٢٦٦٨ شهر عمل وبلغ اجمالي الإنجاز من الخطة والتراكم ٢٦٨٥ شهرعمل موزعة (٢٤١٠ شهر من الخطة اضافة الى /٢٧٥/ شهر من التراكم الرقابي)
- بلغت نسبة الانجاز من الخطة ٩٠ % ونسبة الانجاز من التراكم ١٥%
- بلغت المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها خلال عام ٢٠٢٣ مبلغ / ١٩٤٨١٦٥٢٠٥١ / ليرة سورية و مبلغ /٧٩٨٣/ يورو استرد منها خلال تنفيذ المهام مبلغ / ٤٠٣٢٧١١٨٥٥ / ليرة سورية وفق مايلي :

المديرية / الفرع	المبالغ المطلوب استردادها		المبالغ المستردة فعلا
	ل.س	يورو	ل.س
اداري أول	٣٥٦,٢٦٣,٣٤٤		٢١٠,٠٨٠,٦٦٩
اداري ثاني	٦٤٨,٧٣٦,٣١٨		١٠٢,١٧٤,٩٩٦
اداري ثالث	١,٠٦٢,٢٩٩,١٦٥	٧,٩٨٣	
فرع ريف دمشق	٧٣٨,٢٨٥,٦٨٧		٤٧٩,٤٤٨,٧٠٣
فرع حلب	١٠,١٣٦,٢٤٢,٢٨٧		١,٩٤١,٠٤٣,٢٠٢
فرع حمص	٢٣٠,١٦٢,٤٦٨		٧٧,٨٥٩,٠٧٠
فرع حماه	٨٢٥,٦٤٠		
فرع اللاذقية	٣,٣٥٨,٦٨٠,٥٠٥		٤١٦,١٢٢,٣٣٧
فرع طرطوس	٧٣٤,١٣٦,١٣٥		٨٣,٩٣٠,٠٠٠
فرع ادلب	١,١٠٦,٢١٣,٥٨٥		١٤,٧٢٤,٦٩٢
الرقة	١٧٦,٤٨٢,٤٠٧		٤٨,٢٨٨,١٢٥
فرع الحسكة	٧٦,٣٤٩,٢٣١		٥٤,٨٧٢,٢٨٥
فرع درعا	١٠٨,٨٧٤,٧٢٥		٧٤,٥٦٢,٦١٨
فرع السويداء			٧,٦٥٣,٤٠٣
فرع دير الزور	١٢,٧١٦,٢٢٥		٤٣٠,٩١٢,٦٣٨
فرع القنيطرة	٧٦٢,٨٧٠,٨٨٦		٩١,٠٣٩,١١٧
المجموع	١٩,٥٠٩,١٣٨,٦٠٨	٧,٩٨٣	٤,٠٣٢,٧١١,٨٥٥

- بلغت التقارير المنجزة والصادرة خلال الفترة / ١٨٦١ / تقرير .
- بلغ عدد قرارات القبول الصادرة خلال الفترة / ٥٧٠ / قرار قبول .
- عدد المذكرات المحالة للتحقيق / ٧٩ / .

ملخص نتائج أعمال الإدارة الفنية للرقابة على صكوك العاملين:

تقوم الادارة الفنية بالرقابة المسبقة على الصكوك التي تصدرها الجهات العامة من (تعيين – نقل – اعادة للعمل والرقابة المسبقة على صكوك منح المعاشات - التعويضات للمدنيين والعسكريين ومن في حكمهم أو للعاملين في القطاع الخاص والمشترك والرقابة اللاحقة على الترفيعات الدورية .
تتبع للإدارة الفنية بالتأشير (٤ مديريات فرعية +١٣ قسم للتأشير بالمحافظات)

- تعمل الادارة الفنية على متابعة المديريات الفرعية وفروع الجهاز بالمحافظات من خلال الزيارات الميدانية ومتابعة تنفيذ التعليمات الخاصة بالعمل ومعالجة الحالات التي تعرض على الفروع وعقد ورشات العمل والقاء المحاضرات
- قامت الادارة الفنية بإصدار اوامر ادارية منذ بداية عام٢٠٢٣ تتضمن توزيع العمل بالمديريات الفرعية
- مجموع المنجز: ..... / ٢٠٥٤٨٠ / صك
- عدد القرارات المحفوظة عن طريق الحاسوب: ..... / ١٥٣٩١٥ / صك
- عدد القرارات المحفوظة عن طريق الاسكنر: ..... / ١٧٠٨٣٤ / صك
- عدد القرارات المجلدة: ..... / ١٥٩٦٤٢ / صك
- عدد القرارات المؤشرة بناءً على موافقة المجلس الأعلى للرقابة المالية ..... / ٤ / صك

نورد فيما يلي نتائج أعمال إدارة الرقابة على الصكوك في المركزوالفروع في المحافظات:

المديرية / الفرع	عدد الصكوك الواردة (١)	عدد الصكوك المؤشرة (٢)	عدد الصكوك المعادة بحواشي(١+٢)	مجموع الصكوك المؤشرة	عدد الصكوك غير المنجزة	عدد القرارات المحفوظة عن طريق الحاسوب	عدد القرارات المحفوظة عن طريق جهاز السكنر	عدد القرارات المجلدة	عدد الصكوك المؤشرة بناء على موافقة المجلس الاعلى
حلب	١٩٥٤٩	١٧٩١٨	١٦٣١	١٩٥٤٩			١٩٥٤٩	٣٧٨١٤	
حماة	١٦٩٥٠	١٥٨٧٩	١٠٧١	١٦٩٥٠		–	٢٤٠٠	–	–
فرع ادلب	٢٥٦٢	١٩٦٩	٥٩٣	٢٥٦٢		٢٠٧٧٤	٢٠٧٧٤	٥٧٥٠٠	
الرقة	٢٤٩٧	٢١٧٢	٢٢٥	٢٣٩٧	١٠٠				
السويداء	٦٠٤٤	٥٨٤٨	١٩٦	٦٠٤٤		٦٠٤٤	٥٨٠٠		
اللاذقية	٢٠٢١١	١٩١٠٣	١١٠٨	٢٠٢١١		٢٠٢١١	٢٠٢١١		
حمص	١٨٠٩٠	١٦٩٩٢	١٠٩٨	١٨٠٩٠		١٤٧٠٠	١٦٩٩٢	٧٠٠٠	
درعـــا	٦٩٦٤	٦٢٤٠	٧٢٤	٦٩٦٤		٦٩٦٤	٦٩٦٤	٦٩٦٤	
ديرالزور	٨٧٥٠	٧١٧٤	١٥٧٦	٨٧٥٠					
طرطوس	١٥٠٢٤	١٤٠٠٨	١٠١٩	١٥٠٢٧	٣				
الحسكة	٩٤٩٨	٧١٦٨	٢٣٣٠	٩٤٩٨		٩٤٩٨	٧١٦٨		
القنيطرة	٢٧٣٦	٢٢٠٧	٥٣٨	٢٧٤٥					
ريف دمشق	١٨٥٥٤	١٧٤٨٨	١٠٦٦	١٨٥٥٤		١٧٤٨٨	١٧٤٨٨	١٧٤٨٨	
تأشير اول	١٠٦٨٠	٩٦٠٣	١٠٧٧	١٠٦٨٠		١٠٦٨٠	٩٦٠٣	٩٦٠٣	

تأشير ثاني	١٣٦٨٠	١٢١٧٣	١٤٢٥	١٣٥٩٨	٨٢	١٣٦٨٠	١٢١٧٣	١٢١٧٣	٢
تقاعد-تأمينات	١٧٥٧٠	١٥٤٠٦	٢١٤٩	١٧٥٥٥	١٥	١٧٥٧٠	١٥٤٠٦	١١١٠٠	
تقاعد - تأمين	١٦٣٠٦	١٦٣٠٦		١٦٣٠٦		١٦٣٠٦	١٦٣٠٦		٢
المجموع	٢٠٥٦٦٥	١٨٧٦٥٤	١٧٨٢٦	٢٠٥٤٨٠	١٨٥	١٥٣٩١٥	١٧٠٨٣٤	١٥٩٦٤٢	٤

✓ **أهم الملاحظات على الجهات العامة فيما يتعلق بالرقابة على الصكوك:**

- عدم مراعاة الملاكات العددية والأنظمة الداخلية أحياناً في إشغال الوظائف وخاصة في حالات النقل.
- التأخر في عرض الصكوك الخاضعة للرقابة السابقة على إدارات التأشير والمباشرة .
- النقص في بعض الوثائق والثبوتيات أو فقدانها .
- ضعف الكادر الإداري لدى الجهات العامة وخاصة لدى مديريات التنمية الإدارية .
- التأخر في إصدار صكوك ترفيع العاملين إلى ما بعد الشهر الأول.
- عدم تقيد بعض الجهات العامة بنماذج الصكوك المعممة من قبل رئاسة مجلس الوزراء .
- عدم تدوين كافة الوقوعات الوظيفية وخاصة الغياب والإجازة الخاصة بلا أجر في سجلات الخدمة مما يؤثر على حساب مدد الترفيع إضافة إلى عدم الدقة أحيانا في البيانات الشخصية للعامل .
- تقديم بيانات من قبل بعض الجهات العامة غير صحيحة مما يؤدي إلى إصدار صكوك لاتتوافق والقوانين والأنظمة النافذة وخاصة الإجازات الخاصة بلا أجر والغياب .
- عدم توافق بعض الأنظمة الداخلية مع الملاكات العددية لبعض الجهات .
- عدم إصدار ملاكات عددية لبعض الجهات العامة أو إعادة توزيع الاملاكات العامة بما يتناسب مع المؤهلات العلمية الجديدة والمسميات الوظيفية .

✓ **أهم الملاحظات على الصكوك التأمينية:**

- عدم وضوح الصكوك التي تصدرها فروع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدم تقيد المؤسسة بالصكوك النموذجية التي اعتمدت من المؤسسة والجهاز .
- إرفاق وثائق وبيانات غير صحيحة مما يرتب عليها منح مستحقات تأمينية (إصابات عمل – وفاة)
- عدم الدقة في تطبيق أحكام القانون رقم /٢٨/ لعام ٢٠١٤ .
- عدم التقيد بأحكام المادة /٣٩/ من قانون التأمينات الاجتماعية المتعلقة بضبط الشرطة .
- عدم اعتماد سجلات صحية للعمال في منشات القطاع الخاص .
- عدم وجود آلية واضحة لتطبيق الازدواج التأميني .
- عدم تقيد مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتعميم رئاسة الجهاز رقم (٢٥٨) ر تاريخ ٢٠١٩\١١\٢٧ المتضمن عدم إضافة أي عبارات أو تعديل بخط اليد على الصكوك الخاضعة للتأشير .

ويتابع الجهاز المركزي تنفيذ كافة الملاحظات مع الجهات العامة الخاضعة للرقابة وبالتنسيق المباشر معها لتنفيذ تلك الملاحظات والمساعدة في ايجاد الحلول والمقترحات اللازمة لمعالجتها .